اذا م

ومجموع مركب من المعروض والعارض كذا لكن شيء من الكلية الكلي الطبيعي والعقلي في الحيوان
كان مثالا له ايضا معروض هو مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم الكلي ومجموع مركب من المعروض
والعارض وكما ان مفهوم الابيض من حيث هو ليس عين مفهوم الثوب ولا جزءا له بل هو مفهوم
خارج عنه صالح لان يحمل على الثوب وعلى غيره هكذا الكلي ليس عين مفهوم الحيوان ولا جزءا له بل هو خارج
صالح لان يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفهومات الى توضيح الكلية والعقلي قال فالاول اقول
يعني مفهوم الحيوان من حيث هو قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو كليا طبيعيا
فعلى هذا الاعتبار اذا اخذ الحيوان حيث كان مفهوم الحيوان من حيث هو طبيعيا فلا فرق
اذن بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من حيث هو
معروض لمفهوم الكلي او صالح لكونه معروضا لكلي طبيعي ومن حيث هو معروض لمفهوم الجنس او صالح
لكونه معروضا لجنس طبيعي فقد اعتبر في الطبيعي صلاحية العارض مع المعروض فلا اشكال اذا اعتبر
العارض معه بطريق التقييد دون الجزئية كما في العقلي فلا يلزم اتحاد الطبيعي والعقلي قال لان المنطقي
انما يبحث عنه اقول يعني انه ياخذ مفهوم الكلي من حيث هو بلا اشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه احكاما
لتكون تلك الاحكام عامة شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكلي قال اذ الكلية انما هي مبدأه اقول
اي مبدا الكلي واراد بالمبدا المشتق منه فان نسبة الكلية الى الكلي كنسبة الضرب والضاربية الى الضارب
قال والكلي الطبيعي موجود في الخارج اقول قد يكون موجودا فيه لا ان كل كلي طبيعي موجود في الخارج اذ من الكليات
الطبيعية ما هو ممتنع الوجود كشريك الباري ومنه معدوم ممكن كالعنقاء قال هذا مشترك اقول
يريد ان البحث عن وجود الكلي الطبيعي ايضا خارج عن الفن وهو من مسائل الحكمة الالهية قال
فلا وجه اقول قيل الوجه ان بيان وجود الطبيعي يكفيه ادنى اشارة مع ان وجوده نافعة في الامثلة الموضحة
لقواعد الفن ايضا والباقيين اذ يشكل بطول الكلام ولا نفع فيه فلذلك استحسن ايراد الاول وترك الاخرين
قال فانهما لا يصدقان على شيء اصلا فهما متباينان اقول اعترض عليه بان اللاشيء واللاممكن بالامكان العام
لا يصدقان على شيء اصلا لا في الخارج ولا في الذهن فان جعلا من المتباينين وجب ان يكون بين نقيضيهما

مثلا نقول مفهوم الكلي اما نوع او جنس او فصل او غيرها

سان

٢

بيان [illegible] الا الشيء والممكن العام متساويان فان لم يجعلا من المتباينين
فقد دخل في تعريفهما ما ليس منهما او اجيب بتخصيص الدعوى بالكليات الصادقة في نفس الامر
على شيء اما اشارا والتي يمكن صدقهما كذلك فيخرج الكليات الفرضية التي يمتنع صدقهما في نفس
الامر على شيء من الاشياء خارجا وذهنا وكانه قال الكليان اللذان يصدقان على شيء بحسب نفس
الامر منحصران في الاقسام الاربعة وتعميم القواعد انما يجب بحسب الطاقة وبحسب الاغراض
المطلوبة من الفن ولا غرض لنا في الكليات الفرضية بل في الكليات الموجودة اصالة والصادقة
في نفس الامر على شيء تبعا ولا يمكن ايضا درجها في هذه الاقسام مع رعاية تلك الاحكام قال
فان صدق فيهما متساويان اقول المعتبر فيهما صدق كل منهما على جميع افراد الاخر لا يلزم من ذلك
ان يصدقا معا في زمان واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد
وربما قال التساوي انما هو بين النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة فالنائم في حال نومه يصدق عليه
انه مستيقظ في الجملة وان لم يصدق عليه انه مستيقظ في حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال
يقظته انه نائم في الجملة فالمساواة بان يصدق كل منهما على جميع افراد الاخر في زمان صدق الاخر عليه
وقس على ذلك الصدق والمعتبر في العموم مطلقا ومن وجه قال واما عن النسب بين الكليين اقول
يعني ان الكليين يتحقق فيهما النسب الاربع على معنى انه يوجد كليان مخصوصان بينهما تباين وكليان
اخران بينهما تساو وعلى هذا فقس لا ان كل كليين مطلقا الاقسام الاربعة اما الكلي والجزئي فلا يوجد
فيهما الا قسمان فقط وفي الجزئيين الا قسم واحد فلو قال المفهومان متساويان لكان احرى والتعميم لربما
توهم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلثة فلما قال الكليان علم ان ليس
حال القسمين الاخيرين كذلك والا لكان التخصيص لغوا فان قلت قد علم مما ذكر عدم جريان النسب
الاربع فيهما لكن لم يعلم ما وافيهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك بالمقايسة بادنى التفات
على ان المقصود الاصلي معرفة احوال نسب الكليات بعضها مع بعض قال فانهما لا يكونان الا
متباينين اقول فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان فلا يكونان متبا
ينين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)